أعمال القمع التي يتعرّضون لها على أيدي الجيش الاسرائيلي. وأبدى الدبلوماسيون الغربيون تجاوباً مع المطلبين الفلسطينيين (**المصدر نفسه**).

أمّا سلطات الاحتلال الاسرائيلي، فلم توقف حملتها ضد بيت ساحور، واعتقلت أكثر من مئة من مواطنيها الشبان (**المصدر نفسه**). وصرّح وزير الدفاع الاسرائيلي، اسحق رابين، في حضور لجنة الشؤون الاجتماعية والأمن في الكنيست، بأنه «اذا كان الفلسطينيون يريدون جعل بيت ساحور رمزاً، فسوف نلقّنهم درساً». وأضاف، انه لن تكون هناك محاولة للامتناع عن دفع الضرائب. وتوقع رابين ان «ينهار الموقف الفلسطيني في بيت ساحور بعد شهر من الضغط على الاهالي». وقال: «لن ندع هذا العصيان المدني ينجح» (**فلسطين الثورة**، نيقوسيا، العدد ٧٦٩، ٢٢/١٠/١٩٨٩). وجاء كلام رابين هذا محاولة لتبرير منع قناصل الدول الغربية من دخول بيت ساحور، ومنع السلطات الاسرائيلية فيصل الحسيني من عقد مؤتمر صحافي كان ينوي عقده في القدس؛ وعكس، من جهة أخرى، مخاوف رابين والحكومة الاسرائيلية من تحوّل الانتفاضة نحو العصيان المدني. وأشار رابين الى ذلك صراحة، حين قال: «ان هناك محاولات لتصعيد الانتفاضة وتحويلها نحو عصيان مدني». وعزا المحاولات هذه الى خفوت صدى الانتفاضة في وسائل الاعلام الدولية، والضعف الذي اعترى قيادة الانتفاضة، على حدّ تعبيره (**الاتحاد**، ١٢/١٠/١٩٨٩). وأطلق رئيس هيئة أركان الجيش الاسرائيلي، دان شومرون، تصريحات مماثلة (كتاب، **مصدر سبق ذكره**). وقال قائد المنطقة الوسطى، اسحق مردخاي، ان ما حدث في بيت ساحور هو «رسالة الى الفلسطينيين تبلغهم انه لا توجد طريق للتخلّص من السلطة الاسرائيلية ومن الواجبات المختلفة الملقاة على عاتقهم» («فلسطين الثورة»، **مصدر سبق ذكره**).

على الرغم من ذلك، بقي موقف أهالي بيت ساحور على حاله. وذكرت مصادرهم انهم متمسّكون بموقفهم الرافض لدفع الضرائب، حتى وان تواصلت عمليات مصادرة املاكهم، معتبرين ذلك «تضحيات من اجل الانتفاضة» («جيروزاليم بوست»، **مصدر سبق ذكره**).

وردّت سلطات الاحتلال الاسرائيلي بتصعيد جديد. فأعلنت، عبر مكبّرات الصوت، من بيت لحم، كلاً من بيت لحم وبيت جالا وبيت ساحور ومخيمات عايدة والعزة والدهيشة وقرى المنطقة مناطق عسكرية مغلقة. وطالب الضابط الاسرائيلي، الذي أعلن الامر العسكري، جميع المواطنين من خارج المنطقة بمغادرتها والتوجه الى مناطق سكنهم. وأعلن ان «كل مخالف سوف يعرض نفسه لعقوبة القانون». الى ذلك، قطعت سلطات الاحتلال الاسرائيلي جميع خطوط الهاتف، من المنطقة، واليها، وتعذّرت كل امكانية للاتصال بالعالم الخارجي. وواصلت السلطات الاسرائيلية حملة جمع الضرائب، فطاولت، مجدداً، عشرات التجار واصحاب المشاغل والمعامل الحرفية، واقتادت ٢٥ مواطناً من أهالي البلدة، يمثّلون مختلف القطاعات، بينهم أكاديميون واصحاب مصانع ورؤساء مؤسسات وتجار، في شاحنة عسكرية أقلت نائب حاكم بيت لحم العسكري والمسؤول المباشر عن بيت ساحور، المدعو مفيد، انتقلت بهم الى بيت لحم، حيث كان بانتظارهم مستشار رئيس الادارة المدنية الاسرائيلية، الضابط شلومو، الذي حذّرهم من مواصلة رفضهم دفع الضرائب، وامهلهم للتفكير الى حين انتهاء عطلة «عيد الغفران»، والاّ، فان السلطات الاسرائيلية سوف تقوم ببيع ما صادرته من بضائع وآلات مصانع وأثاث بيوت في مزاد علني (**الاتحاد**، ١٧/١٠/١٩٨٩). ولوحظ، في هذا الصدد، ان حركة «السلام الآن»، الاسرائيلية خططت لموقف متقدم لابطال مفعول التهديد الاسرائيلي، فاقترحت خطة لشراء الممتلكات الفلسطينية المصادرة، بقصد تحريرها من أيدي سلطات الاحتلال واعادتها الى أصحابها ثانية (كتاب، **مصدر سبق ذكره**). ولم يعرف مصير الخطة. من جهة أخرى، سعت الكنائس المسيحية في الضفة الفلسطينية الى جمع مساعدات مالية وغذائية لسكان بيت ساحور (**المصدر نفسه**). وقام موكب ضمّ عدداً من بطاركة القدس، بتاريخ ٢٧/١٠/١٩٨٩، بدخول بيت ساحور. وأصدر البطاركة ميشال صبّاح (كاثوليك) وذيوذوروس الاول (روم ارثوذكس) ويغيشه دردريان (أرمن) تصريحاً مشتركاً طالبوا فيه مختلف الطوائف المسيحية بتخصيص يوم الاحد، بتاريخ ٥/١١/١٩٨٩، يوماً لاقامة الصلوات من اجل